# جيوبولتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب

# Geopolitical Chinese investments in the Maghreb region Between the background of bilateral partnership and the strengthening of unilateral strengths

عبد الرَّحيم رحموني [1]

**Abderrahim rahmouni[1]**

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر– سعيدة– الجزائر، abderrahimrahmouni99@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/27 تاريخ القبول: 2019/09/28 تاريخ النشر: 2020/03/15

**ملخص:**

نحاول من خلال هذه الدراسة الحديث عن إحدى أبرز القضايا الاقتصادية والتي تعد من بين أهم القضايا المحورية في المسرح العالمي وهي الاستثمار الأجنبي، حيث أصبح يمثل بعدا اقتصاديا حساسا وهاما في المنطقة المغاربية يعزز إلى درجة كبيرة التواجد الصيني في المنطقة، إذ أن هذا التواجد أخذ بعدا جيواقتصادي للتمركز في هذه المنطقة الإستراتيجية؛ والتي تمثل بدورها مجالا مفتوحا تسعى من خلاله الصين وباقي الفواعل الأخرى لتعزيز مقومات قوتها الاقتصادية.

إذ أن الاستثمار الصيني في المنطقة المغاربية هو في الظاهر جاء لتعزيز السوق والاقتصاد المغاربي، إلا أنه في الجانب الخفي أتى لتعزيز موقع الصين في السياسة العالمية، والتي تحتم على الدول كسب أكبر قدر من المجالات الحيوية؛ وهذا بتوظيف أعلى قدر من الاستراتيجيات المتاحة والتي تمثل نقلة نوعية ذات أبعاد متعددة في السياسة العالمية.

فالصين وهي أبرز الشركاء الاقتصاديين لدول المنطقة عملت على تعزيز مكانتها الاستثمارية في المنطقة المغاربية، وهذا باعتمادها على مجموعة من الاستراتيجيات خاصة في الآونة الأخيرة، والتي أخذت بعدا استراتيجيا باستثمارها في مجالات حساسة، إذ مثلت المحروقات أحد هذه المجالات الحيوية التي تمثل مقوما هاما للقوة، بالإضافة إلى الطاقات المتجددة التي تمثل بعدا اقتصاديا جديدا.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي، استغلال المجالات الحيوية، التجربة الاقتصادية الصينية، القطاعات الحيوية

## Abstract:

In this study, we try to talk about one of the most important economic issues, which is one of the most important issues in the world stage, which is foreign investment. It has become a sensitive and important economic dimension in the Maghreb, which greatly enhances the Chinese presence in the region, This presence has taken on a geo-economic dimension to concentrate in this strategic region; This, in turn, is an open space in which China and other actors seek to strengthen their economic power.

The Chinese investment in the Maghreb is apparently aimed at strengthening the Maghreb market and economy, On the hidden side, however, he came to strengthen China's position in world politics, Which requires States to gain the most critical areas; This employs the highest available strategies, which represent a quantum leap in multiple dimensions of global politics.

China, the most important economic partner of the countries of the region, has strengthened its investment position in the Maghreb. This is based on a combination of strategies especially recently, Which has taken a strategic dimension by investing in sensitive areas, Hydrocarbons represented one of these vital areas of power, as well as renewable energies representing a new economic dimension.

المؤلف المرسل: عبد الرَّحيم رحموني، abderrahimrahmouni99@gmail.com

**Keywords**: foreign investment, Exploitation of vital fields, China's economic experience, Vital sectors.

**1.مقدمة**

تعد المواضيع الجيوبوليكية ذات التفاعلات الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بين أهم القضايا التي أوجدت لنفسها تموقعا هاما خاصة وأن الاقتصاد حظي بمكانة محورية ضمن اهتمامات المفكرين والباحثين في عديد المجالات البحثية، وهو ذات الأمر الذي يمثل انطلاقة حقيقية لتناول المواضيع الحساسة خاصة تلك العابرة للتخصصات كالاستثمارات الأجنبية وما تنعكس به على الدولة صاحبة الأرض، علما أنه لو أخذنا الاقتصاد من وجهة عالمية فإنه يعد عامل قوة محوري قادر على النهوض بوزن الدولة في المسرح الدولي.

فالمتغير الاقتصادي في المسرح العالمي اليوم أصبح أكثر من أي وقت مضى؛ عامل سيطرة وبسط النفوذ في البلدان ذات الطبيعة الغنية بالبيئة الاقتصادية كالمنطقة المغاربية، حيث يلاحظ أن البدايات الأولى للتواجد الاقتصادي الصيني في المنطقة كان بعد الاستقلال في مرحلة بناء الدولة الوطنية والتي ركزت على دور المتغير الاقتصادي في العملية البنائية ذات الفعالية المحورية على الساحة العالمية.

إذ تعد الشراكة الاقتصادية (Economic Partnership) أحد أبرز الوسائل الاقتصادية التي تأخذ عدة أبعاد إيجابية يتدعم الاقتصاد الوطني من خلالها وسلبية تمثل مدخلا هاما للسيطرة والغزو الاقتصادي ومن تم التبعية، هذا المجال يفتح جميع الأبواب أمام الوافد الاقتصادي إلى الدول ذات الطبيعة الداعمة للاستثمار الأجنبي في ظل ضعف الاقتصاد أو بالأحرى عدم توظيف كل المعطيات المتوفرة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

من هذا المنطلق فإن الجزء الهام الذي يقع على عاتق تبعات النفوذ الاقتصادي لهو في الحقيقة الغزو الاقتصادي خاصة للمنتجات أو الاستثمارات التي لا ترقى إلى مصاف التميز الاقتصادي، فقد تكون مجرد سد للفراغ الذي تعاني منه الاقتصاديات الوطنية لدول العالم الثالث الذي تعاني في الوقت نفسه من تبعات عملية البناء الدولاتي والتي أصبحت غير ناجحة في الكثير من النماذج.

ومن تم فإن الصين أصبحت ذلك الوافد الجديد إلى المنطقة المغاربية آخذا البعد الاقتصادي الذي يرتكز عليها هذا التوجه، والراجع أساسا إلى القوة الاقتصادية التي تتميز بها الصين كشريك اقتصادي حقيقي وفعال لدول المنطقـــة، ومن تـم وجب القول أن البدايات

الأولى كما أسلفنا الذكر بدأت مع المراحل الأولى بعد الاستقلال أين كانت المنطقة تعاني من تبعات الاستعمار والتي أوجدت منه الفواعل الدولية الفرصة السانحة للولوج إلى الأسواق المغاربية.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا هذه في جزء كبير منها لتجيب وتتناول طبيعة العلاقة بين الشراكة الاقتصادية الصينية في المنطقة وتعزيز التواجد الجيوبولتيكي الصيني وفق تساؤل أساسي يتأسس على: ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي الصيني في المنطقة وبين الغزو الاقتصادي؟ وإلى أي مجال جيوبولتيكي يمكن إدراج طبيعة هذه العلاقة؟.

**فرضية الدراسة:**

يرتهن الحديث عن مدى طبيعة العلاقة بين الاستثمار الصيني في المنطقة المغاربية وبين الغزو الاقتصادي بتوفر جملة من الديناميات التي ترتكز عليها الفواعل لتعزيز نفوذها والذي يمثل الاستثمار الأجنبي أحد مداخلها، حيث أن هذه الارتكازات تتمحور في تفسير طبيعة هذه العلاقة والممثلة في أن الاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية مثل ولا زال يمثل أبرز المداخل الإستراتيجية لتعزيز واكتساب القوى لمقومات القوة والتي تعزز أساسا من مركزية هذه الفواعل في الساحة العالمية.

**أهمية الدراسة:**

من منطلق الوزن المحوري للدراسات ذات الطابع الجيواقتصادي والذي يمثل أحد أبرز المغيرات التي تركز عليها الدراسات الجيوبولتيكية؛ فإن هذه الدراسة تدخل ضمن المجال المتمركز أساسا في الدراسات ذات الأبعاد العابرة للتخصصات بين علم السياسة بكل فروعه وعلم الاقتصاد كعلم مركزي في الدراسات الحديثة.

كما أن الاستثمار هو مجال هام أردنا توظيفه في هذه الدراسة من مقاربة أنه ذا أوجه عديدة بين الفواعل، من يقوم بالاستثمار ومن يتم الاستثمار في مجاله الجغرافي، وهنا تكمن الأهمية المركزية للدراسة خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن من يمتلك القوة يمتلك السلطة على الاستثمار في أي مجال، ومن يمتلك مقومات الاستثمار يسيطر ويمتلك مقومات قوة جديدة في ضل هذا الاستثمار.

**أهداف الدراسة:**

يهدف الباحث من خلال هذا التحليل إلى أن يُكوِّن نوعا ما الصورة الحقيقية والخفية للاستثمار الأجنبي من وجهة جيوبولتيكية، إذ أن الجيوبولتيك ترتكز في مضمونها على قواعد السيطرة واكتساب مقومات قوة جديدة وتعزيز القديمة منها، حيث قام الباحث بمحاولة ربط هذه المقومات الاقتصادية بمضامين تعزيز النفوذ العالمي والذي تمثل الصين أحد فواعله الأساسية.

ذلك أنه ونظرا لهذه الأهمية الحيوية فإن الهدف يقع في تبيان هذا التأثير الجيوبولتيكي في القوة العالمية التي تمثل أحد أبرز القواعد التي ترتكز عليها الفواعل الدولاتية واللادولاتية، إذ نحاول في عديد المستويات التي تركز عليهم الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يقع ضمنها الهدف الرئيسي المتأسس حول دور الاستثمار الأجنبي في معادلات تعزيز القوة العالمية للفواعل.

**البدايات الأولى للتواجد الاقتصادي الصيني في المنطقة... كرونولوجيا الاستثمار الصيني" دراسة حالة الجزائر".**

في سياق حديثنا عن البنية الكرونولوجية للعلاقات الصينية المغاربية وجب علينا الأخذ بالحسبان على أنه لا يمكن الحديث عن تاريخية هذه العلاقة في أسطر أو صفحات بل يتعداه ذلك إلى مؤلفات ومجلدات تتحدث بالتفصيل عن هذه الطبيعة التاريخية التي تعد مدخلا حقيقيا مفسرا للعلاقات الصينية المغاربية، إذ ارتأينا أن نتحدث في هذا المستوى من الدراسة –أي هذا المحور فقط– لنحصره كدراسة حالة حول الجزائر بحكم التفصيل الذي سيضفي على الدراسة نوعا من الليونة.

في البداية لابد علينا من الإشارة إلى أن التواجد الصيني في المنطقة المغاربية ليس وليد مرحلة قريبة من الزمن بل هو راجع إلى سلسلة من المراحل التاريخية التي اعتمدت عليها الصين

كمنفذ للولوج إلى المنطقة، بدءا بالدعم من أجل الاستقلال مرورا بتوظيف القوة الناعمة من خلال سلسلة المعونات إلى المنطقة وصولا إلى تعزيز فرص الوجود الاقتصادي وإرساء مرتكزات التعاونات الثنائية.

فلو أخذنا الجزائر على سبيل المثال كدولة محورية في المنطقة المغاربية، فإنه يمكن الحديث عن الشراكة والتعاون الاقتصادي الصيني الجزائري والذي يحيل بالدارس لهذه القضايا إلى البحث عن خبايا هذه الشراكة من خلال الرجوع إلى البدايات الأولى للتواجد الاقتصادي الصيني في الجزائر، إذ وحسب الأستاذ **طاهر دليمي** فإن هذه الشراكة كرونولوجيا تأخذ الطبيعة التاريخية من خلال الدعم الذي قدمته الصين للجزائر أثناء فترة الاستعمار، وهو ما يوحي بالعلاقة الوثيقة التي أصبحت تربط البلدين والقائمة على قاعدة متينة تأخذ التعاون الاقتصادي كمجال حقيقي لتعزيز هذه العلاقة.

وهو ما يؤكد مليا الحرص الصيني على وحدة التراب الجزائري والدفاع المشروع عن حق الجزائر في الاستقلال في فترات تاريخية ماضية ولا زالت تلقي بضلالها على جوانب التعاون، لتعترف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة منذ البدايات الأولى ومن تم أصبحت الصين الشريك الرئيسي للجزائر، كما يضيف دليمي "...وسبقت الجزائر كل الدول العربية للاعتراف بالصين الشعبية وإقامة العلاقات

معها، كما وقفت الصين مع الجزائر أثناء المحن والأزمات ووقوع الكوارث ، كما كان للجزائر دورا ودعامة للصين في استرجاع مكانتها داخل منظمة الأمم المتحدة وطرد تايوان عام 1971...".[1]

إن التتبعات التاريخية للشراكات الاقتصادية بين الجزائر والصين تلمح إلى تواجد قاعدة تاريخية صلبة تمثل في الطبيعة التفاعلية الأرضية الخصبة لتعزيز التعاون الاقتصادي الصيني الجزائري في عديد المجالات خاصة الحيوية منها، من منطلق الوزن الجيواقتصادي للصين ضمن المنظومة العالمية ومن الوزن الاستراتيجي للجزائر في المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية ككل.

وفي ذات السياق حسب موقع **كيو بوست** فإن مراحل التواجد الصيني وطبيعة العلاقات الصينية الجزائرية مرت بمحطات هامة تؤسس بدورها لتعاون جيواقتصادي محوري، إذ بدأت تظهر منذ الخمسينات من خلال التأييد الصيني للثورة الجزائرية ومن تم الاعتراف بالحكومة المؤقتة، مرورا بالمساعدات الطبية الصينية إلى الجزائر في إطار الفرق الطبية وصولا على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية و... والتي بدأت تشهدا تزايدا ملحوظا ليصل حجم التبادل 03 مليارات و828 مليون دولار أمريكي في عام 2007 بزيادة 83% عن الفترة المماثلة من عام 2016، ووجود أكثر من 40 شركة صينية مستثمرة في القطاعات الاقتصادية في الجزائر.[2]

حيث يرى الأستاذ **جون كلابريسي** أن الصين قدمت مساعدات عسكرية لجيش التحرير الوطني إبان الفترة الاستعمارية لتعزز من طبيعة مكانة الجزائر ضمن الأجندات الصينية والتي شكلت انطلاقة محورية لطبيعة العلاقات بعد الاستقلال والتي تميزت بزيادة المساعدات الدبلوماسية والاقتصادية على اعتبار أن الجزائر في فترة ماضية بعد الاستقلال خرجت في ثوب الفاعل الذي لابد وأن يعزز من قدراته ومكانته ضمن المسرح الدولي.[3]

ومن هذا المنطلق فإن المنطقة المغاربية ككل تعد الوجهة الإستراتيجية للصين والتي عرفت كيف تبني علاقاتها مع دول المنطقة، وكما سبق القول فإن المدخل الاقتصادي في طبيعة هذه العلاقات المغاربية الصينية هو المدخل المحوري الذي اعتمدته الصين للولوج إلى المنطقة المغاربية والتي تعد مكسبا محوريا للصين خاصة وأنها تمثل معطى استراتيجي قد يعزز من القوة العالمية الصينية.

**الصين وافد استراتيجي جديد في المنطقة المغاربية... إستراتيجية استغلال المجالات الحيوية.**

إن المتتبع لمسار العلاقات الصينية المغاربية ككل يدرك حتما الموقع الهام الذي وضع فيه الصين المنطقة المغاربية، وهذا راجع أساسا إلى الوزن الجيوبولتيكي للمنطقة المغاربية ضمـــن معادلات السياسة العالمية، فموقع المنطقة القريب من المسطحـــــــات المائية التي تمثل مقوما

جيوبولتكيا محوريا في معادلات السيطرة؛ مكن للفواعل الدولية من الحرص على الولوج لهذا الإقليم الحيوي وهو ما حدث أساسا مع الوجود الصيني الذي عرف كيف يوظف المتغير الاقتصادي في عملية النفوذ.

إذ أن المقاربة الصينية للولوج إلى المنطقة والقارة ككل قائمة على المقومات المحورية التي تزخر بها المنطقة خاصة فيما تعلق بعوامل القوة، فمثلا تمثل الجزائر وليبيا قطبين نفطيين هامين ضمن معادلة المحروقات العالمية، في حين يشكل الفوسفات والزراعة أهم أقطاب الاقتصاد المغربي والذي يسعى هو الآخر إلى تعزيز موقعه الإقليمي والقاري والعالمي، في حين تمثل تونس قطبا سياحيا هاما قائم أساسا على السياسة السياحية الرشيدة والتي عززت من موقع السياحة ضمن المعادلة الاقتصادية التونسية.

ونظرا للقدرة الشرائية المنخفضة للفرد المغاربي فإن المؤسسات الصينية اعتمدت أساسا على جعل السلعة الصينية منخفضة الثمن حتى تصل إلى الفرد؛ والتي ستعزز من خلالها الصين الغزو الاستهلاكي لدى الفرد المغاربي، إذ جعلت البضائع الصينية في متناول الأفراد

مهما كان المستوى المعيشي لهم، وهو ما يعزز من النظرة الاقتصادية القائمة على توظيف السلع ذات القدرة التنافسية كسبا وتأييدا لسياسات الصين في المنطقة.[4]

ضف إلى ذلك أن الصوت المغاربي والإفريقي ككل يعد عامل قوة تسعى من خلاله الصين إلى تعزيز نفوذها العالمي خاصة في المحافل الدولية، هذا وإن توظيف الصوت المغاربي والإفريقي يعد على قدر كبير من الأهمية نظرا لعدد الدول المغاربية التي تمثل في كل المعادلات الإقليمية والدولية عامل قوة، كما يمكن الإشارة في السياق ذاته إلى سعي الصين للولوج وتعزيز نفوذها في المحافل الدولية لخدمة توجهاتها وتمرير مصالحها.

كما ساعد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المنطقة إلى بروز الصين كطرف فاعل وفعال استغل هذه الصدامات لتعزيز سياساته تجاه المنطقة المغاربية كجزء جيوبولتيكي من القارة الإفريقية، خاصة في ظل تبني الصين لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تبنيها لإيديولوجية واضحة فكرية كانت أو ثقافية، ومن تم فإن قبول المغاربة والأفارقة بها جاء في جزء كبير منه كرد فعل للصراع الفرنسي الأمريكي ومن جهة أخرى كصديق استراتيجي لدول المنطقة والذي لقي قبول رسمي وشعبي.[5]

**الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017**[6]

| الدولة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشروعات | عدد الشركات |
|---|---|---|---|
| **الجزائر** | 3.539 | 10 | 05 |
| **تونس** | 223 | 03 | 03 |
| **ليبيا** | غ.متوفرة | غ.متوفرة | غ.متوفرة |
| **المغرب** | 3.307 | 15 | 12 |
| **موريتانيا** | غ.متوفرة | غ.متوفرة | غ.متوفرة |

من خلال ما ورد في نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2018 والمعنونة بـ **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2017** الصادرة عن **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، يتضح للمحلل في هذا الشأن أن الاستثمار الصيني المباشر في المنطقة المغاربية يتراوح بين التكلفة بملايين الدولار في بعض الدول ولا استثمار مباشر في دول أخرى في 2017 وهو ما قد يؤكد الحرص الصيني على الاستثمار أكثر في الجزائر والمغرب من منطلق أنهما تمثلان دولتان إستراتيجيتان في الملامح الصينية.

ففي الجزائر يلاحظ أن تكلفة الاستثمار الصيني المباشر فاقت 3539 مليون دولار وهي أعلى نسبة في المنطقة المغاربية إذا ما قورنت بنظيراتها، في حين أن عدد المشروعات لا يتعدى 10 مشاريع وعدد الشركات يكاد يكون هو الآخر قليل جدا يعادل 05 شركات، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاستثمار الصيني الكبير لشركات معينة ومشاريع أساسية في الجزائر ضمن اللمحة الصينية من خلال تمركز الاستثمار في قطاعات حساسة معينة.

في حين أن تكلفة الاستثمار الصيني المباشر في المغرب تراوحت في 3307 مليون دولار وهي ثاني نسبة بعد الجزائر، كما أن عدد المشروعات 15 مشروع زيادة عن الجزائر بالنصف، وعدد الشركات مثل أكثر من ضعف عدد الشركات الصينية في الجزائر ليتراوح في 12 شركة، وهو ما يمثل معادلة جديدة في هذا النموذج، والمفسرة بانتشار الاستثمار الصيني المباشر في المغرب ولكن بنسبة قليلة لكل قطاع ولم يتم تمركز هذا الاستثمار في قطاع معين.

لتأتي تونس في المرتبة الثالثة بعد الجزائر والمغرب بنسبة أقل بكثير وصلت إلى 223 مليون دولار وهي نسبة أقل بخمسة عشر (15) ضعفا مما هي عليه في الجزائر أو المغرب، في حين أن عدد المشروعات قدر بثلاث (03) مشاريع و ثلاث (03) شركات أي بما

يعادل مشروع لكل شركة وبمتوسط 70 مليون دولار لكل مشروع، وهو ما يؤكد قلة الاهتمام الصيني بتونس من منطلق عدم امتلاكها لمقومات قوة باطنية.

أما بخصوص ليبيا وموريتانيا فإن نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2018 لم تدرج نسب الاستثمارات الصينية المباشرة فيها، وهو ما يؤكد على قلة الاستثمارات الصينية في هاتين المنطقتين، إذ أنه في ليبيا يتم إرجاع عدم الرغبة أو قلتها للاستثمار الصيني إلى الحالة الأمنية اللامستقرة التي تعيشها ليبيا منذ 2011، أما بخصوص موريتانيا فإنها بكل بساطة لا تمثل دولة مركزية أو محورية ضمن الاستراتجيات الصينية في المنطقة المغاربية.

**عدد اليد العاملة الصينية في الدول المغاربية وفق إحصائيات 2016.** [7]

| الدولة | عدد العمال |
|---|---|
| الجزائر | 232518 |
| المغرب | 864 |
| ليبيا | 249 |
| تونس | 205 |

من خلال هذه الإحصائيات لسنة 2016 والمتعلقة بعدد اليد العاملة الصينية في الدول المغاربية "الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس" والمقدرة حسبة الباحثة **طيب جميلة** بـ 233836 على أن الجزائر تتربع في المرتبة الأولى بـ 232518 بنسبة تفوق بكثير وبدرجة عالية مما هي عليه في الدول الثلاثة مجتمعة أي ما نسبته 99,43% من إجمالي عدد اليد العاملة في المنطقة المغاربية، ليأتي المغرب في المرتبة الثانية بعدد أقل بكثير قدر بـ 864 حيث بلغت نسبة اليد العاملة الصينية في المغرب 0,36 % من إجمالي اليد العاملة و 0.36 % بالنسبة للجزائر وهي نسبة منخفضة جدا.

في حين احتلت ليبيا المركز الثالث بعد الجزائر والمغرب وفق نفس الإحصائيات حيث بلغت نسبة اليد العاملة الصينية في ليبيا 0,10 % أقل بـ 99 مرة من الجزائر بعدد يقارب 249، أما نسبة اليد العاملة الصينية في ليبيا بالنسبة لنسبة اليد العاملة الصينية في الجزائر فبلغت 0,10 %، بخصوص تونس فاحتلت المرتبة الرابعة بعدد 205 حيث بلغت فيها نسبة اليد العاملة الصينية فيها 0,08 % أي أقل من واحد بالمائة، أما نسبة اليد العاملة الصينية في تونس بالنسبة لنظريتها في الجزائر فقد بلغت 0,08 %.

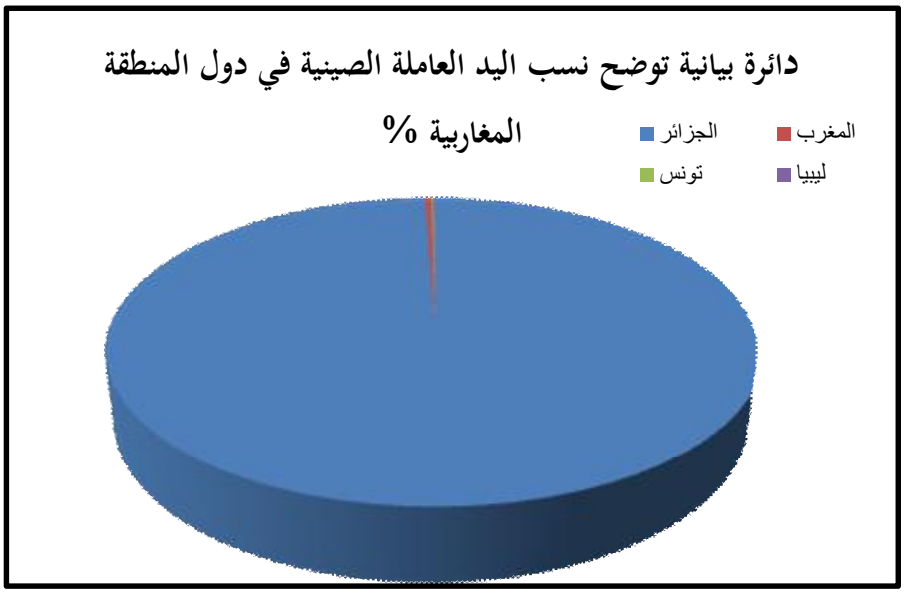

فالاستثمار الأجنبي الصيني في المناطق ذات الحساسية في الأجندات الحيوية يعد بطبيعة الحال عامل أساسي للنمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر نتيجة لتوسع الاستثمارات الصينية في مناطق متفرقة من المسرح العالمي خاصة في المناطق المحورية والتي تعزز هي الأخرى من بروز السلع الصينية كعنصر ينافس السلع الأمريكية والأوروبية خاصة وأنها –السلع الصينية– تمتاز بميزات انخفاض أسعارها والتي وجدت في المنطقة المغاربية ملاذا هاما لها.(8)

تجدر الإشارة إلى أن التجربة الاقتصادية الصينية حسب رأي المختصين تعد تجربة رائدة وفريدة من نوعها، قائمة أساسا على توظيف كل المعطيات الجيواقتصادية وهذا تعزيزا لمكانتها كقطب اقتصادي كبير في المسرح العالمي، حيث تعتمد على عنصر العمل من خلال تشجيع الاستخدام لخلق وظائف وفرص عمل، بالإضافة إلى خلق الوظائف الحيوية التي تعمل في الوقت ذاته على النهوض بالتنمية الاقتصادية الصينية خاصة ما تعلق بمجال التكنولوجيا والمعلوماتية.(9)

ولعلنا نقف على واقع الإصلاحات التي تبنتها الصين سنة 1978 والتي قامت وتأسست على تعزيز مكانة الاقتصاد كعامل قوة تستطيع من خلاله الصين أن تكون ضمن الدول الهامة في الاقتصاد العالمي إذ يمكن الأخذ بالقول أن "... الإستراتيجية الدولية للصين، وبسبب التصاعد الاقتصادي، أصبحت أكثر طموحة... فالصين تحمل طموح رتبة القوة الكبرى، فهي تتطلع إلى نفس السمات التي اتسمت بها القوى الغربية واليابان عند اعتدائها على الصين".(10)

ومن تم فإن الصين اعتمدت في سياساتها تجاه المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية ككل على التوظيف الأمثل للقوة الناعمة والتي حسب الوجهة الصينية تتكون من الثقافة والعادات والمفاهيم والنماذج التنموية، إذ عملت في ذات السياق على نشر الثقافة واللغة الصينية خدمة لمسارات التنمية الصينية والتعريف أكثر بالصين كقطب عالمي.(11)

إذ ما يمكن ملاحظة في الآونة الأخير خاصة ما بعد 2015 هو الانتشار الواسع للغة الصينية في الأوساط الشعبية المغاربية من خلال السينما الصينية التي أصبحت عنصرا مطلوبا لدى المشاهد العربي، كما تسعى الصين من خلال هذا الفاعل الجديد والعام المحوري إلى زرع التعريف أكثر بالثقافة الصينية والتي يمكن القول أنها تخدم المصالح الصينية وتُعرف أكثر بالوجه التنموي الصيني.

كما أن المتغير اللغوي والثقافي أوجد لنفسه مكانة هامة ضمن أدبيات الصين للسعي من أجل كسب عوامل قوة في المنطقة المغاربية والتي ستخدم مصالحها الاقتصادية، إذ أنه بدأت تظهر مليا تبعات هذه السياسة في بروز الصين كقوة عالمية منافسة لأبرز القوى الاقتصادية الدولية، هذا إذا ما تم الأخذ من خلاله على أن اللغة الصينية تعد من بين أبرز اللغات العالمية المستعملة والمنتشرة بكثرة حيث احتلت واحدة من المراتب الخمسة الأولى في اللغات ذات الانتشار العالمي الكبير.

إن المتتبع لتوظيف الصين لكل المقومات الممكنة سيدرك مدى البعد التي تمثله المنطقة المغاربية كمجال جيوبولتيكي حيوي خاصة في الطبيعة الاجتماعية للفرد المغاربي والذي يزخر هو الآخر بعامل قبول للثقافات والحضارات، فلو أخذنا هذا الجانب بالحسبان وجب أن نؤكد على مدى البعد التنموي الاجتماعي للصين خاصة في المراحل الحالية والتي بدأت تطغى عليها انتشار بؤر التوتر في القارة الإفريقية، مما يمثل عائقا أمام الانتشار الاقتصادي الصيني من جهة ومن جهة أخرى فرصة أمام الصين لتثبت تواجدها في القارة.

**ميادين الاستثمار الصيني في القطاعات الحيوية**

إن الملاحظ عند البحث والحديث عن المجالات الجيواقتصادية التي تسعى الصين إلى الاستثمار فيها؛ يدرك مدى فعالية الإستراتيجية الاقتصادية التي تعتمدها الصين في المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية ككل، إذ يمكن القول هنا أن المجالات التي تستثمر فيها الصين تعد مجالات قاعدية حساسة قد تعزز من النفوذ الصيني إلى درجة كبيرة في المنطقة، وعليه فإنه يمكن الحديث في هذا المستوى بالتفصيل عن أهم الاستثمارات الصينية في المنطقة ككل.

في بداية الولوج إلى واقع الاستثمارات الصينية في المنطقة لابد من التأكيد على أن المجالات الحيوية توسعت ولم تشمل مجالا استثماريا واحدا، ذلك أن الصين توظف جميع المداخل الاقتصادية الهامة مكونة بذلك موقعا هاما تنافس به الولايات المتحـــــدة الأمريكية

وفرنسا في المنطقة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوجود الصيني في الظاهر اقتصادي لكن ما خفي تجيب عنه السنوات القادمة.

يعد مجال البناء أهم المجالات الحيوية التي ترتكز عليها الصين في استثماراتها حيث أنه في الجزائر مثلا تم اعتماد 50 مؤسسة صينية في مجال البناء مع ارتقاب زيادة معتبرة إلى غاية 2019 [12]، حيث تمثل الجزائر أحد أبراز الأقطاب المغاربية التي سعت ولا زالت تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز مكانتها في السوق الجزائرية وهذا بالاعتماد على توزيع الشركات في كل مناطق الوطن، وهو ما لوحظ تماما بانتشار المقاولات والشركات الصينية المتخصصة في مجال البناء في كل جهات الوطن.

وفي نفس السياق فقط جاء على لسان السفير الصيني بالجزائر في محاضرة ألقاها بأحد الجامعات الجزائرية على أن حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر بلغت 2.6 مليار دولار، إذ حرصت الصين على أن السوق الجزائرية من بين أهم الأسواق المحورية التي تمثل حليفا استراتيجيا للصين من منطلق المعطيات الطبيعية والمادية التي تزخر بها الجزائر، كما عزز ذلك حضور الصين كضيف شرف في المعرض الدولي للكتاب بالجزائر المنظم أواخر أكتوبر 2018.[13]

وبالرجوع إلى سنة 2015 فإنه تم التوقيع على أكثر من عشر (10) مذكرات تفاهم مع الصين في أفريل 2015، بهدف "تعزيز الشراكات الاستثمارية وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين"[14] وهو ما يمثل مكسبا هاما للشريك الصيني باعتباره أصبح فاعلا أساسيا اقتصاديا في المنطقة وضيفا مرحبا به في الأقاليم المغاربية، ما جعله في المراتب الأولى من الدول المستثمرة في المنطقة ككل.

وغير بعيد عن هذا فقد جاء على لسان وكالة الأنباء الجزائرية على أن "... تم تنصيب اليوم الأربعاء بالجزائر فوج عمل مشترك جزائري صيني مكلف بدراسة وبحث خمسة مشاريع شراكة في القطاع الصناعي والمنشآت المينائية وكذا لضمان التنسيق وتفعيل اتفاق التعاون بين البلدين لدفع وتعزيز النشاطات الإنتاجية"، إذ أن المشاريع الخمسة (05) جاءت لتشمل تفعيل الاستثمار لإنتاج وتسويق الشاحنات، وبتطوير واستغلال أحواض الرخام والبلاط مع المجمع الصناعي العمومي مناجم الجزائر، واستغلال مناجم الفوسفات وانجاز ميناء الجزائر للوسط بمنطقة الحمدانية قرب شرشال.[15]

جدير بالذكر أن الاستثمارات الصينية في الجزائر لم تقتصر فقط على مدخل واحد بل تعددت مداخله لتشمل جوانب اقتصادية حيوية، فلو أخذنا المحروقات كمصدر هام للصادرات الجزائر لأوجد الدارس أن الصين عززت من مكانتها للاستثمـار في هذا القطاع الحيوي الذي يعد مكسبا هاما للاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية والمنطقة المغاربية، خاصة وأن المحروقات تعد عامل قوة في السياسة العالمية.

من هذا الجانب فقد شرعت الجزائر بالشراكة مع متعامل صيني في إنتاج صمامات آبار النفط وبعض التجهيزات البترولية، إذ من الممكن أن تصل طاقة إنتاجها أكثر من ألف قطعة سنويا، وهو " ما سيمكن الجزائر من توفير ما قيمته 200 إلى 400 مليون دولار سنويا كانت تنفقها سوناطراك على فاتورة استيراد هذه التجهيزات المستعملة في أبار النفط" والتي ستعمل على خفض فاتورة الصادرات من هذه المكونات المحورية.[16]

كما أعلنت الجزائر ممثلة في شركة سوناطراك أنها عهدت في نوفمبر 2016 لمجموعة شركات صينية "مهمة إعادة تأهيل و إتمام محطة تكرير المحروقات للجزائر العاصمة بقيمة أجمالية تقدر بـ 45 مليار دينار، أي ما يعادل 410 مليون دولار"،[17] ما يعزز دائما من المكانة الهامة التي أصبحت تكتسيها الصين في المجالات الحيوية المغاربية خاصة وأنها استثمرت في القطاعات ذات الحساسية الكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني للدول.

أما في بالمغرب فقد تم في مارس 2017 إبرام اتفاقية تعاون مع شركات **هيتي** الصينية لبناء مدينة صناعية قرب طنجة على أمل أن يصل عدد الشركات المستثمرة في المغرب إلى 200 شركة[18]، وهو ما يعتبره المتخصصون على أنه انفتاح جديد للمغرب على الصين في ظل الوزن الذي أصبحت تمثله الصين في المنطقة المغاربية في مجال البناء، ضف إلى ذلك موقع المغرب الهام ضمن المعادلة المغاربية.

كما تحدثنا سابقا فإنه يمكن التأكيد على أن الاستثمارات الصينية توسعت لتشمل عديد القطاعات الهامة والتي ترى فيها الصين أنها ستعزز من مكانتها الاقتصادية الإستراتيجية في المنطقة المغاربية، هذا وأنها في المغرب عملت على الاستثمار في مجال الطاقات خاصة المتجددة منها من منطلق أنها تمثل الطاقات البديلة والتي يعول عليها الاقتصاد العالمي، في ظل ما تشهده الساحة العالمية من الدعوات المناهضة للتلوث البيئي الذي تحدثه الطاقات التقليدية في المسرح الدولي.

يدخل هذا المسعى في الرغبة المغربية للخروج من التبعية حيث أنه بعقد هذه الشراكات في مجال الطاقات المتجددة تكون المغرب السباقة قبل كل الدول المغاربية في الاستثمار الأجنبي في هذا المجال الحيوي ضمن الاقتصاد الوطني، خاصة الموقع الاستراتيجي الذي تتربع عليه المغرب من جهة الشمال والغرب، هذا وإن كل هذه المعطيات تعزز من المكانة المغربية ضمن الاستثمارات الصينية التي تعد أبرز الوفود الاقتصادية المحورية والمتجددة في المنطقة والقارة الإفريقية ككل.[19]

ومن تم تمثل المغرب مجالا حيويا من وجهة نظر الصين التي تسعى من خلال جل استثماراتها الطاقوية في المغرب إلى أن تصبح المغرب قطبا كبيرا للطاقات المتجددة، في الوقت التي أصبحت فيه هذه الطاقة مطلوبة على الساحة الدولية نظرا لما يعيشه العالم من تداعيات التلوث البيئي والذي أثر على باقي المجالات الحساسة، إذ أن الوافد الصيني في المنطقة سيسعى مستقبلا إلى تعزيز نفوذه الاقتصادي في المنطقة والقارة خاصة وأنها تمثل مجالا مفتوح غني بعديد مقومات القوة الشاملة.

أما في موريتانيا فقد صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في 2017 على أن موريتانيا تعتزم تقديم مقترحات للصين من أجل بناء بعض المرافق الصحية[20] وهو ما يعد اكتساحا هاما للصين في مجال البناء في موريتانيا التي تعد في حد ذاتها حليفا اقتصاديا للصين لا يقل أهمية عن الأقاليم المغاربية الأخرى، هذا وتمثل موريتانيا مجالا استراتيجيا محوريا للصين في مجال المشاريع التنموية.

في حين أنه في تونس سنة 2018 وقع كاتب الدولة للشؤون الخارجية **صبري باش طبجي** والرئيس المدير العام للشركة الصينية الحكومية **يوان لي** على "... مذكرة تفاهم لإنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بتطوير القطب الاقتصادي ومنطقة صناعية في منطقة جرجيس جنوبي تونس، وإنجاز جسر يربط بين المنطقة الصناعية ومدينة أجيم بجربة على مسافة 2.5 كيلو متر، وإنجاز الخط الحديدي الرابط بين قابس ومدنين، وصولا إلى ميناء جرجيس بطول 140 كيلو متر..."[21] ومن تم فإن تونس بعد 2011 مثلت مكسبا جديدا اقتصاديا للصين.

كما تم في جويلية 2017 بتونس إبرام ثلاث (03) اتفاقيات بين تونس والصين إحدى هذه الاتفاقيات تتعلق بمجال البناء؛ حيث تتكفل الشركة الصينية ببناء مركز تجاري ضخم، إذ أن هذا التقارب "...يعكس مدى ثقة المستثمرين الأجانب والصينيين على وجه التحديد في مناخ الأعمال التونسي الذي بدأ يأخذ طريقه نحو التعافي بعد سنوات من الركود، كما يأتي ضمن إستراتيجية بكين المتعلقة بمشروع طريق الحرير...".[22]

**الاستثمار الأجنبي الصيني وثنائية الشراكة والغزو الاقتصادي**

لابد من الانطلاق من مسلمة أن الاستثمار الأجنبي في عالم اليوم أصبح أكثر المداخل فعالية في السيطرة العالمية تحت غطاء اقتصادي ناعم، وهو من هذه الوجهة تحدي جديد للمنطقة المغاربية خاصة وأنها أصبحت أرضا خصبة ومجالا مفتوحا لكل أنواع

الاستثمارات الأجنبية، مما يؤكد بجد على مدى البعد الاستراتيجي الذي تتربع عليه المنطقة والذي يدعو كل الفواعل إلى تبني رؤى اقتصادي للولوج الفعلي إليه تحت أي غطاء كان.

ومن تم فإن الصين والتي كما سبق وأشرنا إليها سابقا وافد اقتصادي في المنطقة لا تقل أهميته عن باقي الفواعل بغض النظر عن المداخل الحساسة والفعالة التي يتم توظيفها لتعزيز شكل هذا النفوذ "الاقتصادي، السياسي، الثقافي..."، هذا وإننا أمام حتمية لابد على دول المنطقة الحرص على أحقيتها وهي حماية الركائز المحورية الوطنية في ظل الانتشار الكبير للقيم التي يتم اكتسابها جراء هذه الشراكات والتي أصبحت تمثل مدخلا وبعدا هاما في السياسة العالمية.

ضف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي في عديد المرات مثل أبرز الأطر التي ترتكز عليه الفواعل لتمرير سياساتها وقيمها المختلفة، كما أن هذا التوظيف يأتي كمسعى خارجي للولوج

ليس فقط إلى السوق الوطنية للدول بل إلى البنية الاجتماعية والثقافية والتي تشكل بنية حساسة للدول المغاربية، ومن تم فإننا أمام جدلية وثنائية الاستثمار الاقتصادي والتوظيف الشامل لكل أبعاد السيطرة.

أما بخصوص الاستثمار الصيني في المنطقة المغاربية فقد حمل هو الآخر عديد التداخلات والتفاعلات التي لم تأخذ طابعا اقتصاديا فقط بل غطته التنافسية مع الشركات الوطنية التي أصبحت محتمة على النهوض بتشكيلاتها لتعزيز إمكانياتها في التنافسية داخل السوق الوطنية، مما يدفع إلى التساؤل عن معيار الجودة؛ هل يتوفر الاستثمار الصيني على هذا المعيار؟ أم أن تواجده في المنطقة جاء بناءا على إستراتيجية استغلال المجالات الحيوية لتعزيز مكانة الصين الدولية؟.

الإجابة على هذا السؤال ستكون مفتاحا لدراسة أخرى والتي يرجى منها أن تعتمد على الأسس الوطنية والفعالية والجودة الكفيلة بتحسين الاقتصاد الوطني للدول المغاربية، والتي حتما ستكون ذات فعالية قصوى لو يتم استغلال المعطيات المتوفرة والإمكانيات التي تزخر بها المنطقة ككل، كل هذا في ضل الحفاظ على المقومات الوطنية والأبنية الحيوية ذات الحساسية في البناء الوطني.

**خلاصة واستنتاجات:**

حاولنا من خلال هذه الدراسة التموقع أكثر حول الدوافع الحقيقية من وراء التواجد الصيني في المنطقة المغاربية والذي أخذ بعدا اقتصاديا؛ استطاعت من خلاله الصين أن تكوّن لنفسها تموقعا استراتيجيا في المنطقة، خاصة وأن المنطقة تمثل مجالا جيوبولتيكيا مفتوحا أمام الفواعل الدولية من منطلق أنها غنية بمقومات القوة التي تسعى عديد الفواعل لاكتسابها وتوظيفها لتعزيز مكانتها العالمية.

فالحديث هنا عن هذه التموقعات الإستراتيجية الصينية في المنطقة يؤكد مليا على المكانة الهامة التي تمثلها هذه الأقاليم في وجهة النظر الصينية المستقبلية، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– يعتبر التواجد الصيني في المنطقة المغاربية تاريخيا في مرحلة كانت المنطقة تحت الاستعمار الأوروبي، عملت من خلالها الصين إلى الوقوف في صف الدول المستعمرة دفاعا عن حقها في تقرير مصيرها.

– تمثل الصين وافد جديد بطابع قديم متجدد يقوم أساسا على البعد الاقتصادي وتوظيف القوة الناعمة كسبا وتأييدا لسياسة الصين العالمية.

– إن الشراكة الاقتصادية في عصر العولمة تعد مفتاحا محوريا لتعزيز مكانة الدول في الفضاء العالمي.

– البعد الاستراتيجي للمنطقة المغاربية حتم على القوى الدولية السهر لكسب دول المنطقة لا لشيء سوى للحفاظ على مكانة هذه القوى الدولية وتعزيزا لقدراتها.

– المقاربة الصينية للولوج إلى المنطقة والقارة ككل قائمة على المقومات المحورية التي تزخر بها المنطقة خاصة فيما تعلق بعوامل القوة.

– نظرا للقدرة الشرائية المنخفضة للفرد المغاربي فإن المؤسسات الصينية اعتمدت أساسا على جعل السلعة الصينية منخفضة الثمن حتى تصل إلى الفرد والتي ستعزز من خلالها الصين الغزو الاستهلاكي لدى الفرد المغاربي.

– اعتمدت الصين في إستراتجيتها المغاربية على التوظيف الأمثل للقوة الناعمة والتي حسب الوجهة الصينية تتكون من الثقافة والعادات والمفاهيم والنماذج التنموية.

– عملت الصين على استغلال مدخلين اقتصاديين أساسين للاستثمار فيها في المنطقة وهما المحروقات والطاقات المتجددة، ما يبرز الحرص الشديد للصين من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة.

## الهوامش والإحالات

[1] دليمي الطاهر، "العلاقات الجزائرية الصينية – آفاق مستقبلية واعدة"، **العربية**، نشر يوم 18 جويلية 2017، أطلع عليه يوم 11 ديسمبر 2018، أنظر الرابط:
http://arabic.cri.cn/friendly/news/451/20170818/18424_all.html

[2] ---، "الجزائر والصين.. من هنا نشأت الصداقة الفريدة الجزائر... البلد العربي الذي يملك أقوى علاقات مع الصين"، **كيو بوست**، نشر يوم 12 ديسمبر 2017، أطلع عليه يوم 26 نوفمبر 2018، أنظر الرابط:
https://bit.ly/2AeI3EN

[3] جون كلابريسي، "العلاقاتُ الصينية – الجزائرية .. هل يَسِيرُ البلدان في طريقِ تجسيدِ قُدراتِهما الكاملة؟"، ترجمة: جلال خشيب، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، (فيفري 2018).

[4] الشيخ باي حبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات** (نيسان 2014)، ص 04.

[5] شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (04) (جانفي 2013)، ص 107.

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "ملامح الاستثمار المباشر في الدول العربية 2017"، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد (02) ( الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018)، ص 12- 28.

[7] طيب جميلة، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (05)، العدد (01).

[8] زكية مقري و آسية شنه، "تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ضل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائرية– دراسة استطلاعية"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد (01) (ديسمبر 2014)، ص 70.

[9] بروين شهرزاد، "النموذج الصيني في تنمية الصادرات– دراسة تحليلية"، **مجلة الحقيقة**، العدد (36)، ص 395، 396.

[10] طيب جميلة، **مرجع سابق**.

[11] صليحة محمدي، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (11) (جويلية 2017)، ص 127.

[12] حفيظ صواليلي، "الجزائر ضمن أهم الوجهات الاستثمارية للعملاق الصيني"، **الخبر**، نشر يوم 09 سبتمبر 2015، أطلع عليه يوم 22 نوفمبر 2018، أنظر الرابط:
https://www.elkhabar.com/press/article/89990/

[13] الطيب سعد الله، "حجم الاستثمارات الصينية بالجزائر بلغت 2,6مليار دولار"، **الحوار**، نشر يوم 07 مايو 2018، أطلع عليه يوم 13 نوفمبر 2018، أنظر الرابط:
http://elhiwardz.com/featured/122202/

[14] دالية غانم–يزبك، لينا بن عبد الله، "الجزائر.. والمتلازمة الصينية"، مركز دراسات كاتيخون، نشر يوم 30 نوفمبر 2016، أطلع عليه يوم 22 نوفمبر 2018، أنظر الرابط:
http://katehon.com/ar/article/ljzyr-wlmutlzm-lsyny

[15] --، "الجزائر– الصين: 5 مشاريع شراكة في القطاع الصناعي والمنشآت المينائية"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، نشر يوم 31 يناير 2018، أطلع عليه يوم 04 ديسمبر 2018، أنظر الرابط:
http://www.aps.dz/ar/economie/52774-5

[16] زولا سومر، "شركة جزائرية . صينية لإنتاج التجهيزات البترولية في 2018"، **المساء**، نشر يوم 15 مارس 2017، أطلع عيله يوم 15 ديسمبر 2018، أنظر الرابط:
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/34135

[17] إلياس. ب، "الشركات الصينية حصلت على صفقات بـ 22 مليار دولار في 10 سنوات بالجزائر"، **النصر**، نشر يوم 02 نوفمبر 2016، أطلع عليه يوم 12 نوفمبر 2018، أنظر الرابط:
https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/59685-22-10

[18] --، "طنجة-تيك.. شنغهاي الصينية بالمغرب"، **الجزيرة**، أطلع عليه يوم 25 نوفمبر 2018، أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia%2Feconomy%2F2017%2F3%2F28%2F%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D9%8A%D9%83-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

[19] --، "الصين تشيد برغبة المغرب في أن يصبح بلدا مصدرا للكهرباء، **الخبر 24**، نشر يوم 05 يونيو 2017، أطلع عليه يوم 02 ديسمبر 2018، أنظر الرابط:
https://www.alkhabar24.ma/2017/06/05/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D8%BA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7/

[20] --، "مقترحات موريتانية للصين لبناء وتجهيز مرافق صحية"، **الأخبار**، نشر يوم 25 أبريل 2017، أطلع عليه يوم 20 أكتوبر 2018، أنظر الرابط:
https://alakhbar.info/?q=node/2871

[21] --، "الصين توقع على اتفاقية لإنشاء منطقة صناعية في تونس"، **SPUTNIK ARABIC**، نشر يوم 05 سبتمبر 2018، أطلع عليه يوم 10 ديسمبر 2018، أنظر الرابط:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201809051035087685-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/

[22] رياض بوعزة، "تونس تبدأ رحلة الشراكة مع الصين بتوقيع 3 اتفاقيات استثمارية"، **العرب**، العدد (10685) (08 جويلية 2017)، ص 11.

## قائمة المراجع:


المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "ملامح الاستثمار المباشر في الدول العربية 2017"، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد (02) ( الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018).

جون كلابريسي، "العلاقاتُ الصينية – الجزائرية .. هل يَسِيرُ البلدان في طريقِ تجسيدِ قُدراتِهما الكاملة؟"، ترجمة: جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (فيفري 2018).

الشيخ باي حبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات** (نيسان 2014).

شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (04) (جانفي 2013).

زكية مقري و آسية شنه، "تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ضل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائرية- دراسة استطلاعية"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد (01) (ديسمبر 2014).

برواين شهرزاد، "النموذج الصيني في تنمية الصادرات- دراسة تحليلية"، **مجلة الحقيقة**، العدد (36).

طيب جميلة، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (05)، العدد (01).

صليحة محمدي، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (11) (جويلية 2017).

رياض بوعزة، "تونس تبدأ رحلة الشراكة مع الصين بتوقيع 3 اتفاقيات استثمارية"، **العرب**، العدد (10685) (08 جويلية 2017).